

افتتاح مؤتمر مصرف لبنان لتسريع الأعمال

سلامة: لتحويل قطاع المعرفة إلى إحدى ركائز الاقتصاد اللبناني
فليتشر: ما زلت من المستثمرين في لبنان 2020

خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر

أعلن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة «ضرورة تحويل قطاع المعرفة إلى إحدى ركائز الاقتصاد اللبناني، على غرار القطاع المالي، وقطاع الطاقة مستقبلاً»، لافتاً إلى أن «التعاون القائم بين هذه القطاعات الناشئة، والقطاعات الاقتصادية التقليدية الأخرى في لبنان، سيساهم حتماً في تعزيز الجودة، والفعالية، والقدرة التنافسية».

كلام سلامة جاء خلال افتتاحه أمس، «مؤتمر مصرف لبنان لتسريع الأعمال» Liban Accelerate 2014 في فرودوم دو بيروت، في حضور رئيس جمعية مصارف لبنان فرنسوا باسيل، ورئيس اتحاد الغرف اللبنانية ورئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير، والسفير البريطاني في لبنان توم فليتشر، ومدير المكتب التنفيذي في مصرف لبنان ماريان الحويك، وبمشاركة 50 متحدث من أكثر من عشرين بلداً يمثلون أهم الشركات الناشئة في العالم، كما حضر أكثر من 1800 مشارك وأخصر من 80 مؤسسة عارضة.

وأضاف سلامة: «إن المعرفة هي أعلى سلعة في عالم اليوم، باعتبار أن القيمة السوقية لشركات هذا القطاع تجاوزت قيمة الشركات التي تتعامل بالسلع التقليدية أو تمارس أنشطة تقليدية، مشيراً إلى أن «لبنان يستطيع الاستفادة من قطاع المعرفة، بفضل رأسماله البشري الكفوء، فيزيد بالتالي ثروته ويحسن إجمالي الناتج المحلي، من أجل توفير فرص عمل وفتح آفاق جديدة لمن لديه القدرات الفكرية، وبناء على ذلك، أصدر مصرف لبنان تعميماً يشجع المصارف اللبنانية على الاستثمار في شركات هذا القطاع».

ولفت إلى أن «مصرف لبنان يسعى إلى إرساء التعاون بين القطاع المالي وقطاع المعرفة الحديث الناشئة، فهو ملتزم بتقديم ضمانات للمصارف التي تستثمر في الشركات الناشئة أو التي الصناديق المتخصصة بالاستثمار فيها»، مشيراً إلى أن «مصرف لبنان خصص الموارد البشرية والوقت المطلوب، بما يضمن معالجة سريعة ومهنية الطلبات التي تقدمها المصارف للاستثمار في الشركات، وحتى هذا التاريخ، قام العديد من المصارف بتخصيص الأموال اللازمة لهذا النوع من

(أكرم عبد الخالق)

الاستثمار. ونحن ندعو جميع المصارف العاملة في لبنان إلى أخذ مبادرة مماثلة.» كما أشار إلى أن «مصرف لبنان يحرص أيضاً على تقديم الدعم اللازم لإنشاء شركات مسرعة للأعمال لتطوير هذا القطاع، وهو لذلك يضمن بنسبة 75 في المئة من النوع من الاستثمار في أنشطة مماثلة. ويسعى جاهداً إلى إفادة هذا القطاع من المعرفة والخبرات العالمية.»

أود أن أشكر السفير فليتشر الذي ساعد في إنشاء منصة تكنولوجية ورقمية (tech hub) في لبنان، يدعم من المملكة المتحدة، على أمل أن تتيح هذه المنصة لشركات التكنولوجيا اللبنانية خلق علامات تجارية وخدمات فريدة، وأضاف: «من جهة أخرى، تشارك هيئة الأسواق المالية بفعالية في تأمين بيئة مؤاتية لتداول الأسهم في البورصة المحلية وفي السوق الثانوية»، وتابع: «ستحظى الصناديق والشركات الناشئة بفرصة لطرح أسهمها في هذه الأسواق، إذا أرادت ذلك. ويحق للبورصة مخصصة لهذه الصناديق لتهيئة الأسواق المالية للترخيص لبروزة مخصصة لهذه الصناديق والشركات»، مشيراً إلى أنه «وفي الوقت المناسب، سيبتكر مصرف لبنان الحوافز المالية التي تؤمن السيولة اللازمة لإنجاح عمليات طرح الأسهم العام الأولى، واستعمالها من قبل مصارف الاستثمار والشركات المالية اللبنانية».

باسيل

وأعتبر باسيل أن «قطاع رواد الأعمال هو المفتاح لمستقبل لبنان اقتصاداً»، مشيراً إلى «اهتمام المصارف بهذا القطاع، فحتى الساعة استفاد 15 مصرفاً تجارياً من مبادرة مصرف لبنان، سليلهم عدد آخر من المصارف». وشدد على «أهمية أن تقوم الشركات الناشئة بالتطلع إلى الأسواق الإقليمية، والدولية، وليس السوق المحلية فقط.»

شقير

أما شقير فأشار إلى أن «المنطقة تشهد تحولات جذرية قد تشكل فرصاً يمكن اقتناصها إذا قمنا بالتخطيط المناسب، ووضعتنا المزيد من الجهود لمساعدة الشركات الناشئة.»

فليتشر

ذكر فليتشر أنه «ما زال على قراره بالاستثمار في لبنان 2020»، مشيراً إلى هذا السياق إلى مقالته السابقة التي لفت فيها إلى سبل نجاح لبنان في القرن الواحد والعشرين. وشرح فليتشر تفاصيل المشروع المشترك بين مصرف لبنان والحكومة البريطانية، والقطاع الخاص، والذي يقضي بإنشاء مركز للتكنولوجيا سيطبق في كانون الثاني من عام 2015، مشيراً إلى أن «المركز اللبناني البريطاني للتبادل التكنولوجي، سيوفر فرصة للجمع ما بين قطاع التكنولوجيا

افتتاح المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2014

سلام: المصارف اللبنانية تحافظ على نسب الملاءة اللازمة لمواكبة المعايير الدولية



أشار رئيس مجلس الوزراء تمام سلام إلى أن «القطاع المصرفي اللبناني أظهر قدرة ملحوظة على مقاومة الضغوط، وحافظ في الوقت نفسه على وتيرة نموه في أصعب الظروف السياسية والأمنية»، لافتاً إلى أن «هذا الأداء يعود إلى تمكن المصارف دائماً من المحافظة على نسب ملاءة تواكب المعايير الدولية، وعلى مستويات سيولة شكّلت مظلة حماية لها في الأوقات الحرجة».

كلام سلام جاء خلال رعايته افتتاح المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2014، الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وبالتعاون مع مصرف لبنان والمصرف المصري المركزي، بعنوان «أي اقتصاد عربي ينتظرنا»، في فندق فينيسيا، حضره وزراء الدفاع سمير مقل، الإعلام رمزي جريج، المال علي حسن خليل، البيئية محمد المشنوق، والاقتصاد آلان حكيم، رئيسة بعثة المفوضية الأوروبية في لبنان انجيلينا ايخهورست.

كما حضر رئيس مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه، حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، رئيس جمعية مصارف لبنان فرنسوا باسيل، ومحافظ البنك المصرفي المصري هشام رامن عبد الحافظ.

وأضاف سلام: «لقد نجح القطاع المصرفي اللبناني أيضاً في التأقلم مع التحولات العالمية الكبيرة، فواكب مسار التطور في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والتزم التزاماً كاملاً بالنظم والمعايير الدولية، وخصوصاً تلك المتعلقة بكفافة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. إن حصة كبيرة من نجاح القطاع المصرفي اللبناني، تعود إلى كفاءة قياداته والعاملين فيه، لكن المساهمة الأكبر تعود إلى السياسة الحكيمة للمصرف المركزي، الذي وضع إطاراً ناضجاً للعمل المصرفي، فرض احترام أرفع معايير الوقاية، وتابع: «مثلما نجح قطاعنا المصرفي في الصمود في وجه الأزمات، تمكّنت القطاعات الاقتصادية الأخرى من النجاح ولو بأنماط كبيرة. وهذا بحد ذاته شهادة على إرادة المستثمرين ورجال الأعمال اللبنانيين وإيمانهم بمستقبل لبنان، الأمر الذي يستحق تحية لهم وللعاملين في القطاع الخاص في بلادنا. لكن الواقعية تقتضي القول إن هذا الصمود لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية إذا بقي مسلسل الازدحام مستمراً، في ظل عدم الاستقرار الإقليمي والتشنج الداخلي اللذين يلقبان بقلقلهما على الحركة الاقتصادية».

وأشار سلامة من جهته، إلى «المسؤوليات الإضافية التي تتحملها المصارف المركزية في العالم وفي المنطقة، نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية التي امتدت إلى الأسواق الناشئة، حيث أرغمتها على توسيع موازنتها، ما يعرض الأسواق التي تعمل فيها إلى تقلبات حادة نتيجة زيادة السيولة»، لافتاً إلى أن «المنتفعين لهذه التقلبات سيكونون حسن إدارة السيولة، وإدخال أدوات صادرة عن المصرف المركزي معنية باستيعاب هذا الكم من السيولة، وذلك بغياب إمكانية تحريك الفوائد لهذا الغرض بعد أن بلغت الصفر في المئة». وأضاف: «لقد اعتمدت المصارف المركزية العالمية مبدأ شراء سندات سيادية وسندات واوراق من القطاع الخاص في البلاد التي هي مسؤولة عنها. وعلى المصارف التجارية والاستثمارية أن تتأقلم مع هذا الواقع الجديد، وعلى القطاعات الاقتصادية أيضاً استعمال العملات بفي شكل آمن حفاظاً على مداخيلها، إذ ستشهد تقلبات مهمة ما بين أسعار العملات الأساسية عالمياً».

وأختتم: «نحن على كامل الثقة بأن نظامنا المصرفي وقطاعنا المصرفي، سيقيان الرافعة الأساسية للاقتصاد اللبناني، وسيبقى القطاع المصرفي قطاعاً متحرطاً في العولمة المالية».

كما كانت كلمة لباسيل، أشار فيها إلى أنه غير مقبول «أن تكثف معدلات نمو متواضعة يقدرها صندوق النقد الدولي بنما بين 1.8 في المئة و2.5 في المئة للبنان، وبما بين 2.6 في المئة و3.8 في المئة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعامي 2014 و2015. فهذا المستوى من النمو ليس كافياً لاستيعاب القوى العاملة الشابة المتدفقة إلى أسواق العمل العربية». وقال: «واجبنا التحذير من هذا المنحى، وخصوصاً أننا نعاين في لبنان عجزاً سنوياً كبيراً من المتوقع أن يفوق 3.5 مليارات دولار هذه السنة، أي ما يوازي 11 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. لقد

أشار رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية محمد بركات من جهته، إلى أن «اتحاد المصارف العربية يواصل مسيرته لقاءاته ومؤتمراتها الرامية إلى حشد القيادات المصرفية، والمالية، والاقتصادية، لمتابعة ومناقشة التطورات الاقتصادية، والمالية، والمصرفية العالمية، والعربية وانعكاساتها، ولما خلفته من تحديات أمام اقتصاداتنا العربية وقطاعاتنا المصرفية العربية». وتابع: «تنطلق اليوم من خلال هذا المؤتمر، ومن خلال هذه النخبة من الباحثين والمفكرين والمحللين، للبحث في وضع استراتيجية موحدة لمواجهة التحديات الاقتصادية في ظل استقرار لم تتضح معالمه بعد، والنظر في الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة حالياً لمواكبة المرحلة، وتحديد دور القطاع المصرفي العربي في البناء للمستقبل، ووضع خطط وآليات لمعالجة البطالة العربية، إضافة إلى حشد الدعم الدولي لصياغة مشروع عربي - دولي مشترك لمواجهة التحديات المقبلة. آمين وضع الحلول التي تخدم اقتصاداتنا العربية، ومستقبل أجيالنا المقبلة».

ثم تم تكريم عبد الحافظ بمنحه «جائزة الرؤية القيادية»، كما كرم المؤتمر الرئيس سلام بتقديم درع تذكارية وفاء لجهوده.

ثم افتتح رئيس اتحاد المصارف العربية الوزير السابق عدنان القصار أعمال المعرض الذي ينظم على هامش المؤتمر.

الصلوات

حافظ الدولار الأميركي في سوق بيروت المالية على استقراره، وأقل على سعر وسطي 1507.50 ليرة لبنانية وفقاً لنشرة مديرية القطع والعمليات في مصرف لبنان.

العملة	بالدولار		بالليرة اللبنانية	
	مبيع	شراء	مبيع	شراء
اليورو	1.2534	1.2535	1881.50	1897.80
الليرة السورية	171.61	174.58	8.77	8.85
الدينار الاردني	0.7075	0.7095	2118.56	2136.91
الدينار العراقي	1162.00	1164.00	1.29	1.30
الريال السعودي	3.75	3.7503	400.26	403.72
الدينار الكويتي	0.2852	0.2857	5257.44	5302.98
الدروم الاماراتي	3.6729	3.6413	408.66	412.20
الريال القطري	3.6406	3.64013	412.25	415.82
الجنينة المصري	6.9414	6.9415	216.24	218.11
الليرة التركية	1.8132	1.8144	827.54	834.71
الفرنك السويسري	1.5225	1.5226	1577.34	1591
الجنينة الاسترليني	1.5683	1.5688	2354.47	2374.86
الالف ين ياباني	118.14	118.15	12.70	12.81
الدولار الكندي	1.0163	1.0167	1476.64	1489.42
الدولار الاسترالي	1.0407	1.0409	1562.24	1575.77
الالف فرنك افريقي	511.99	514.69	2.92	2.95

المصادر

المعدن	أمس	السابق	النسبة
الذهب	1190.20	1193.90	-0.31%
الفضة	16.142	16.294	-0.93%
البلاتينيوم	1204.95	1189.45	1.30%

حتى الساعة 08:00 مساءً بتوقيت بيروت.

البناء

أشاد بعمل مصلحة حماية المستهلك

قباني: لإلزام شركات مياه الشرب بالترخيص



قباني متحدثاً في مؤتمره الصحافي

دعا رئيس لجنة الأشغال العامة النائب محمد قباني إلى إلزام شركات مياه الشرب بالترخيص اللازمة مشيداً بعمل مصلحة حماية المستهلك خلال مؤتمر صحافي عقد أمس، في المجلس النيابي تناول فيه مسألة مياه الشرب في حضور رئيس جمعية المستهلك زهير بيو.

وقال: «بادرنا في لجنة الأشغال العامة والنقل منذ عام 2002 للاهتمام بسلامة مياه الشرب سواء كانت مياه المؤسسات الرسمية أي ما يسميه الناس مي الدولة، أم مياه الشركات الخاصة أي المياه المعبأة التي كانت انتشرت بين المواطنين بسبب النقص في تأمين مياه الشبكات».

وأضاف: «إذا كنا نستعقد اللغناء المقليل اجتماعاً نعرض فيه لمياه المؤسسات الرسمية الأربع، فإن كلامي اليوم سيستحضر في مباد الشركات الخاصة المعبأة التي تنقسم إلى نوعين: المياه الطبيعية المعدنية Natural Mineral Water، والمياه الصالحة للشرب أو مياه الطاولة التي ليست معدنية طبيعية».

وتابع قباني: «شركات المياه المعدنية الطبيعية عددها كان وقتها 12 شركة مرخصة وتجري فحوصات دورية وهي صالحة للشرب، أما مياه الطاولة فغير مرخصة، والعدد الذي توصلنا إلى معرفته كان 321 وهي تبيع بأسعار رخيصة للفرد».

وقال: «بدأنا فحص مياه الطاولة المعبأة بالتعاون مع مصلحة حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد وجمعية حماية المستهلك، وبدنا الفحوصات في المختبر المركزي ثم شككنا في النتائج التي بدأت تعطينا نجاحاً للعينات لا يقبله العقل».

حركة مرفأ بيروت

رست أمس داخل أحواض مرفأ بيروت 17 باخرة منها 7 بواخر جديدة حملت 64880 طناً، فيما غادرت 6 بواخر وينتظر وصول 8 بواخر بحسب لأحة الفرقة الدولية للملاحة في بيروت.

البواخر التي غادرت: ليبرتي برومين، شيلسي 1، كازاري، كاسيوبيا، كوريلي، هوج برازيليا.